رسالة إلى وزير الكهرباء

عارف علي الشمّاع

■ سؤال يتردد يومياً في ذهن كل مواطن يمني: هل بإمكان حكومة الوفاق الوطني أن تعيد الأمور إلى نصابها وأن تعمل على استعادة هيبة الدولة المفقودة منذ أمد غير بعيد.

الكل يتفاءل خيراً، لا سيما أن تشكيلة الحكومة الجديدة من كل الأطياف السياسية في الساحة الوطنية ويجب عليها أن تكون موضوعية في تعاملها وأن تعالج المشاكل العالقة بحزم وبوطنية عالية بعيداً عن التدخلات الحزبية الضيقة والتي إن تم التعامل بها فإنها ستزيد الطين بلّة والشعب اليمني لا ينقصه مزيداً من التعصّب الأعمى فقط نريد وطناً خالياً من الفساد والتعصبّات العمياء التي تفرز إنتانات لا يمكن معالجتها.

المواطن يطمح إلى أن تكون الديمقراطية سيدة الموقف وأن نشهد خلال الانتخابات القادمة لمجلس النواب تنوّعاً من كل الأحزاب السياسية حتى يكون هناك توازن في الأمور تؤدي إلى العمل الوطني والدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام وتحقيق حياة كريمة للمواطن اليمني.

ولعل ما يؤرق المواطن اليمني هذه الأيام هو موضوع الكهرباء المرتبطة أساساً بحياة المواطن والتي عطّلت الكثير من الأعمال في كافة مناحي الحياة ولا زال الأمل هو سيد الموقف في الشارع اليمني.. فهل ستعمل وزارة الكهرباء على تلبية الطموحات؟؟ وهل ستقوم وزارة الداخلية بحماية أبراج الكهرباء وخطوط النقل..؟! هذا ما نأمله.

وفي ختام هذا المقال هناك رسالة من أبناء المحويت لوزير الكهرباء الدكتور/ صالح سميع مفادها: «استبشر أهالي المحويت خيراً في تعيينك وزيراً للكهرباء في حكومة الوفاق الوطني وأنت من أبناء المحافظة وتعرف يقيناً أن المحافظة تعرّضت خلال الشهور الماضية لانقطاعات كهربائية كاملة ولا زالت مؤسسة الكهرباء تعتبر المحافظة منطقة نائية.. فهل ستعيد الاعتبار لأبناء الشعب اليمني أولاً وأبناء محافظتك ثانياً وللعلم أنه يوجد لدى فرع مؤسسة الكهرباء بالمحويت مولّدات بإمكانها توليد الكهرباء وتغطية العجز في مركز المحافظة وبعض المديريات المجاورة لكن ما ينقصها هو الصيانة لبعضها وتوفير مادة الديزل فقط».

فهل ستعيد الأمل المفقود؟ ولعل بإمكاننا أن نرى النور مرة أخرى؟!!

دور وطني استثنائي لمناضل وطني كبير

منير أحمد قائد

■.. منذ سنوات قليلة مضت كان عدد محدود من القيادات السياسية والأشخاص المعنيين والمهتمين يتوقعون إلى حد ما وصول الحياة السياسية والعامة إلى لحظة حاسمة ليفرض الواقع بكل تناقضاته ومشكلاته ومعطياته المسار الجديد الحامل لمؤشرات وبعض معالم التحول النوعي التاريخي المنشود لولوج عهد تاريخي جديد، ولم تكن هذه القيادات والاشخاص متخيلة كل تفاصيل اللحظة لكنها تحاول تقديم توقعات في تفكيرها لصور متعددة لهذه التفاصيل، وما كانت تعيه بدقة خارطة بواعث وأسباب الأزمات والمشكلات ومسارات الصراعات الناجمة عنها في الواقع حتى جاءت اللحظة بتفجر الأزمة السياسية وارتسم مشهدها وما وصلت إليه بكل تطوراتها وأحداثها الدراماتيكية وكل تداعياتها وانعكاساتها وافرازاتها وكان الحدث الكبير والأبرز والأخطر فيها الاعتداء الإرهابي الغادر الذي استهدف فخامة الأخ رئيس الجمهورية وبعض كبار قادة الدولة في أول جمعة من شهر رجب الماضي بجامع دار الرئاسة وفي هذه الاثناء ومانتج عن الحادث من إصابات بالغة وتأثيرات خطيرة وما ولده من مخاوف وقلق لدى الناس من القادم القريب والمنظور فرضت أحداث اللحظة دوراً قدرياً بارزاً ومؤثراً وحيوياً للأخ المناضل الفريق/ عبد ربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية، وتجلت عظمة هذا الدور الوطني التاريخي وجسامة المسؤولية منذ الدقائق الأولى بعد حادث الاعتداء الارهابي على جامع دار الرئاسة فكان الوطن على موعد تاريخي واستثنائي مع هذا الدور لشخصية وطنية نضالية وحدوية عرف عنها إيمانها الذي لا يتزعزع بالمبادئ والقيم الوطنية والانسانية ولها رصيد وطني غزير في المسيرة الوطنية تعاظم عطاؤها من خلال المسؤوليات والمناصب التي تقلدها الأخ المناضل/ عبدربه منصور هادي إلى منصب وزير الدفاع حتى نائباً لرئيس الجمهورية وبهمة القائد الوطني المخلص والمستميت على مصلحة الوطن والشعب ومستقبلهما خاض الأخ/ نائب رئيس الجمهورية الدور الوطني الاستثنائي المتعاظم بكل شجاعة ومسؤولية واقتدار متسلحاً بإيمانه بالله عز وجل وفهمه ووعيه وإلمامه بتفاصيل معطيات الواقع الوطني وما يعانيه منه من تحديات ومشكلات وما خلفته الأزمة من صراعات وتناقضات وانقسامات فعمل الأخ النائب بلا كلل أو ملل حاملاً للأمل ومجتهداً في العمل وامتلاكه الثقة بالوطن وأبنائه وحكمتهم للوصول إلى المخرج من الأزمة الذي يعبرون منه إلى واحة الأمان، ففرضت الظروف والتطورات كثافة العمل ومضاعفة الجهد للأخ النائب في كل اتجاهات ومسارات الأزمة وطنياً وخارجياً فحقق نجاحات صعبة في ظل معطيات معقدة محيطة بالأزمة والواقع الوطني، وتغلب على تحديات كبرى أمام دوره الوطني في هذه اللحظة بدفاعه واحتكامه لمرجعيات الشعب وفي مقدمتها الدستور والشرعية الدستورية والتعامل وفقها من موقعه الرسمي والحزبي مع كل اطراف الأزمة حتى وصلت تطورات الأزمة إلى التوقيع على المبادرة الخليجية من قبل فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية الذي ظل فخامته برؤيته الثاقبة مصراً على الآلية التنفيذية للمبادرة لأن حقائق ومعطيات الواقع برهنت أن مفتاح حل هذه الأزمة هو بيد فخامة الأخ الرئيس الذي انحاز لليمن والشعب لامتلاك فخامته قراءة معمقة شاملة للواقع الوطني وارتباط فخامته المتجذر ومكانته الوطنية الكبيرة فيه، وبعيداً وبمعزل عن المخرجات التشنجية والانفعالية التي اتسم بها الخطاب الاعلامي السياسي الحزبي خلال فترة الأزمة وما زال متواصلاً بصورة اخف كأن أطراف العمل السياسي في فهمها وقراءتها للمشهد الوطني وعلاقة الواقع الوطني بمحيطه الاقليمي والدولي قد أدركت الضرورة الوطنية للدور الوطني للأخ/ نائب رئيس الجمهورية في قيادة المرحلة الانتقالية بعد توقيع هذه الأطراف المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، واللقاء المشترك وشركائه على الآلية التنفيذية للمبادرة والتي مع بدء تنفيذها أكد الأخ/ نائب رئيس الجمهورية على ضرورة تعاون كل هذه الأطراف لنجاحها، كما أكد الأخ/ النائب من خلال موقعه الرسمي والحزبي وقبوله بهذا الدور الوطني الكبير على حاجته لدعم فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية والمؤتمر الشعبي العام، وهاهي مسيرة معالجة آثار الأزمة بدأت تنطلق بتشكيل حكومة الوفاق الوطني واللجنة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار والدعوة الرئاسية لإجراء الانتخابات الرئاسية في فبراير القادم وبمعزل عن أي جوانب تكتيكية واستمرار بعض الممارسات والمظاهر المتناقضة مع روح هذا الاتفاق السياسي المتمثل بالمبادرة وآليتها التنفيذية فإنني من خلال قراءة متواضعة لمسارات تفاعلات وتطورات الواقع الوطني لا بد أولاً أن نؤكد أن أبناء الشعب اليمني يقدرون بكل اجلال الدور الوطني للأخ المناضل/ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية خلال الأزمة وبعد اتفاق المبادرة وإنني متفائل وعلى ثقة أن مسيرة الوفاق الوطني ستمضي إلى نهاية الفترة الانتقالية ويتوحد كل أبناء الشعب في مشروع وطني جديد لبناء اليمن الجديد بارادة شعبية موحدة، وفي هذا السياق لا بد أن تدرك وتعي كل القوى السياسية أن التوافق بين الاطراف السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية على انتخاب الأخ المناضل/ عبدربه منصور هادي كمرشح توافقي لمنصب رئيس الجمهورية في فبراير القادم سيمثل بانتخابه محطة مفصلية هامة واستثنائية تتطلب تضافر جهود، كل هذه القوى ودعم كل أبناء الشعب للرئيس الجمهورية الجديد المنتخب لأن في نجاح هذه الفترة الانتقالية سيتأسس عليها وتبنى قواعد صلبة للمشروع الوطني الجديد وبناء اليمن الجديد، وإنني ككاتب صحفي احمل تفاؤلاً وثقة بتحقق هذا النجاح الذي سيؤكد أن اليمن وابناءه امتلكوا رؤية وطنية استراتيجية لولوج هذا العهد التاريخي الجديد وإن لم يعلن كثيراً عن تفاصيل هذه الرؤية، فرمزية ودلائل ودور رئيس الجمهورية الجديد المنتخب في فبراير القادم الأخ المناضل/ عبدربه منصور هادي سترسم كل المعالم والعناوين الكبيرة لليمن الجديد والمستقبل الأفضل الذي رفعه فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية شعاراً تاريخياً في الانتخابات الرئاسية التنافسية التعددية في سبتمبر2006 م.

فتحية إجلال وتقدير للأخ/ نائب رئيس الجمهورية وندعو كل وسائل الاعلام والصحفيين وقادة الرأي أن يعوا الأهمية الاستثنائية للدور الوطني الاستثنائي للأخ/ النائب خلال المرحلتين الانتقاليتين فيكونوا عوناً وسنداً ودعماً له، ومهما تحدثنا وقلنا الكثير في دوره الوطني لن نوفيه حقه الذي ارتسم في هذا الدور الوفاء النادر والقيم والمبادئ الوطنية الانسانية العظمية، أنه دور وطني استثنائي وتاريخي لمناضل وطني كبير وعظيم.

عشم الشعب (2-1)

عبدالخالق النقيب

■ إن كانت الاحزاب قد بلغت مرادها وضمنت تواجدها وعادت لترتيب أوراقها فالشعب لا يعنيه أمر الحصول على مقعد وزاري في الحكومة التوافقية الجديدة، ولا بالتفاصيل الدقيقة لحصصها الموزعة ولا يطمع أيضاً في العيش بمستوى الرفاهية التي ينعم بها الساسة المحظوظون، وغير مترقب لمنصب قيادي يمنحه المزايا والتسهيلات الواسعة ثمنا لتضحياته واستحقاقا لكفاحه وثباته النضالي في وجه المصائب التي تهاطلت عليه كالمطر بلا توقف، كما أنه لا يفكر في موكب (شاخط) يرافقه بسيارات فارهة تبعث التعالي على الآخرين باعتباره مستهدفا ولكونه الضحية الأبرز في الأزمة الطاحنة التي ظل يرزح تحت وطأتها وما زالت تقضم أنفاسه حتى اللحظة.

■ ما ينتظره الشعب وعلى أحر من الجمر النهاية الفورية والحاسمة لمسلسل الفراغ الأمني المشبع بمشاهد الاكشن المزعجة حداً تجاوزت رعب الإفلام الامريكية الأكثر سخونة، يريد الشعب ممارسة حياته الاعتيادية في العمل والمدرسة والجامعة والسوق دون أن يصطدم برؤية قاذفات الـ« آر بي جي»، وأن لا يصاب بحالة اكتئاب شديدة حين تقع عينه على راجمات الصواريخ والمدرعات المدججة بالرشاشات الآلية، وأن تختفي من أمامه مناظر الدبابات والمتارس وأرتال الجنود والمجاميع المسلحة ليبدأ في ترويض ذاكرته وتطويعها على النسيان، علها بمرور الزمن تتوارى وتمحي من أذهان الصغار بعد أن علقت في نفوسهم البريئة درجة صارت تشاطر أحلامهم وتقلق أديم ليلهم الساكن، ومع أصدقائهم يتقمصون أدوار العصابات والتقطع والانتقام دون أن يخلو حديثهم من مصطلحات ومسميات الأسلحة التي لم يكن الكبار على معرفة بها وباتوا هم اليوم كما لو أنهم على دراية بأشكالها وطرق استخدامها.

■ يريد الشعب أن يمضي حيث يشاء دون أن تعكر طريقه تلك الحواجز الصخرية المنتشرة في الشوارع والأزقة أو تعترضه نقاط التفتيش المتكررة فيخضع في كل محطة للمساءلة والتفحيص من قبل جنود يجدهم ايضا مثقلين بالأسلحة، يريد الشعب أن يخلص من المواقف التي يبدو فيها مضطرا للتفتيش المستفز ممن ركبهم الفضول والتطفل وهم يعلمون يقينا أن لا أحد يحتمل رؤيتهم عند مداخل الساحات ومفترقات الطرق والحارات المعزولة بالمتظاهرين، يريد الشعب أن لا يسمع مجدداً بحماقات التهور وتفجير أنابيب النفط والتقطع للناقلات المحملة بالمشتقات النفطية والإعتداء على المحطات الكهربائية وأن تلجم نزوات المتربصين بمنشآت الشعب وممتلكاته، يريد الشعب أن يطوي وإلى الأبد أيام الخوف والريبة والتوجس المخنوقة بأزيز الرصاص ودوي الانفجارات التي ظل حبيسها طيلة عشرة أشهر أو يزيد.

■ يتعشم الشعب خيراً أن تعود الجمعة الجامعة (جمعة أرحم الراحمين) الجمعة الخالية من الأسماء والمسميات التي ما أنزل الله بها من سلطان واغتالت روحانية الفريضة وخصوصيتها الإيمانية، وأن تقام صلاتها في المساجد حيث أرادها الدين المحمدي أن تكون، وأن تؤدى مناسكها على مذهب التآلف والتآخي الجامع للمسلمين بمختلف أطيافهم وانتماءاتهم جميعهم إخوة متحابون، يريد الشعب أن يسمع خطباً مسكونة بالوقار والخشوع وتبث في المصلين روح التقرب إلى الله وإعمال مفاهيم المحبة وغرس قيم التراحم وإفشاء السلام، فينفض المصلون بعد صلاتهم بقلوب لينة رطبة بذكر الله صافية نقية من الاحقاد والضغائن، ترفل بالسكينة والاطمئنان.

فاصلة أخيرة...

إن كان ثمة بريق أمل خافت يدغدغ أحاسيس الشعب ويسوقه باتجاه التفاؤل بانقشاع الغمة وانجلاء الكربة الملبدة بالمآسي والمحن والأوجاع.. إلا أن الشعب ذاته مازال بانتظار إنجاز فعلي يحكي عنه الواقع، ويلمسه في يومه وحياته وتنجاب به غيوم اليأس والإحباط الرابضة في النفوس بفعل التراكمات المترسبة على مدى شهور طويلة....

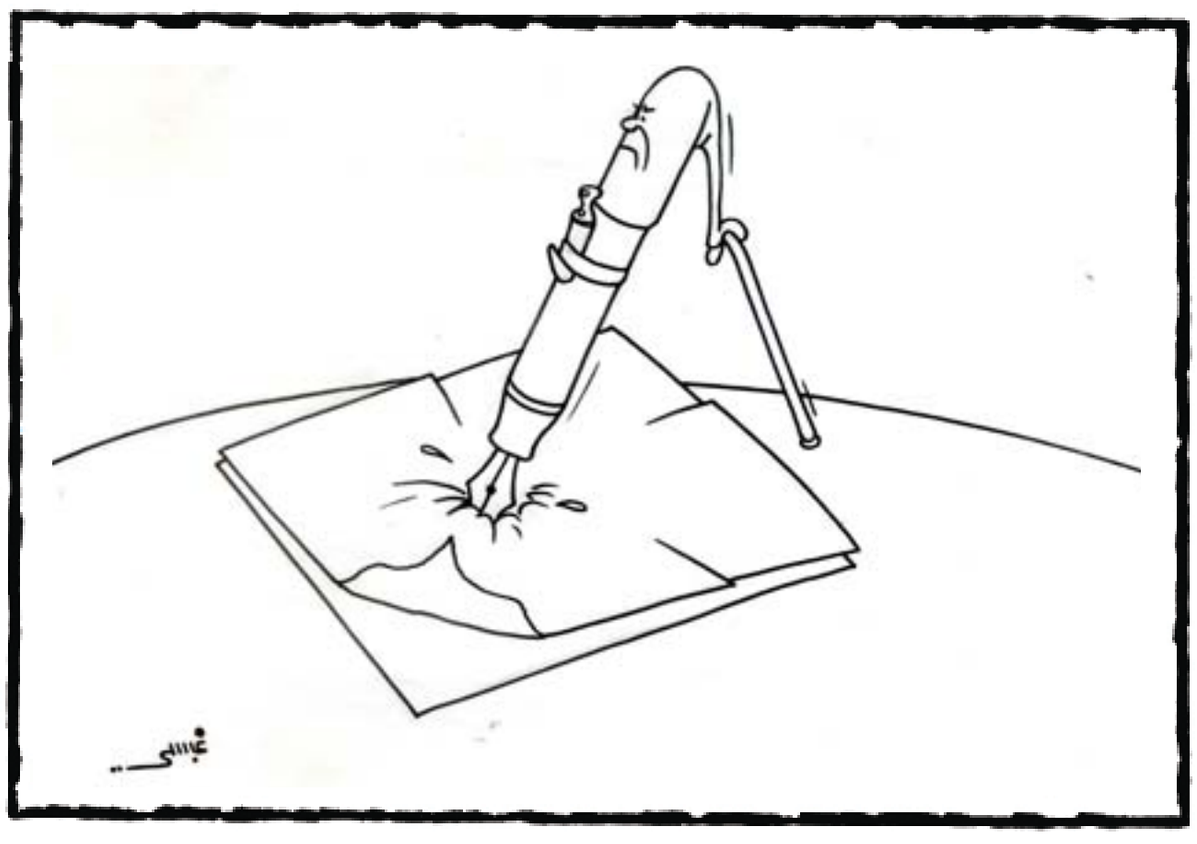

ما ينشده المواطن..؟!

عبدالله البحري

■ من أبرز ما لمسناه كمواطنين يمنيين أن الأزمة التي عشناها بمختلف شرائحنا وفئاتنا وبشتى صنوفها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لدرجة الشعور بجدية الوضع الذي صرنا إليه، بيد أن نواحي عديدة من الابتلاء قد مررنا به حتى يقيننا بروعة الاصطفاف الوطني المتمثل بالصبر والاحتساب للمولى عزّ وجلّ وعبر الفترة الممتدة من نهاية يناير2011 م إلى هذه الأيام، فبرغم تلك المعاناة جراء الأزمة الطاحنة فإننا ولا ريب ما زلنا على ذات الحكمة والإيمان المعهود عنا وعن أسلافنا وهذا نتاج لواقع مفروض علينا وتبعاً للعبة بدأت تغزو المغرب وصولاً للمشرق العربي وبطريقة شملت دولاً أطلق عليها بلدان الربيع العربي وإلى ما يمكن لكل بلد وشعب إطلاقه على هذه الموجة التي بالكاد وصلت لأوج ما يسمّى بثورة أو حراك أو تغيير خلّفت وراءها أزمات وخلقت عند بعضها نوعاً من التدهور نحو الأسوأ في شتى مناحي الحياة باستثناء دولة لا أكثر من هذه الدول التي نالت شيئاً من الحرية والديمقراطية ومن بعد كبت وحرمان كانت تعيشها بسبب طبيعة الحكم الشمولي والديكتاتوري!

نحن في اليمن ولله الحمد نفخر بما وصلنا إليه من نعمة الوحدة وثراء الحرية والممارسة الحقيقية للديمقراطية وبالذات بعد تحقيق هذه الأخيرة عام1990 م وما تلاها من تجارب جعلتنا أفضل من غيرها وعلى مستوى شعوب وأمم شقيقة.

إن ما ينشده المواطن اليمني اليوم ويتوق إليه هو العودة إلى ما قبل يناير2011 م من حيث فرض هيبة الدولة وتمكين هذه الأخيرة من تفعيل الدستور والقانون وبما ينفع ويصلح البلاد والعباد ولا ضير في أن تتجلى مقومات الاستقرار والأمن كخطوة إيجابية تدشنها من قبل أيام اللجنة العسكرية والأمنية برئاسة الفريق الركن/ عبدربه منصور هادي - نائب الرئيس والتي تعمل لتهدئة وخلق أجواء ومناخات مستقرة.. والله المعين والموفق.

خاطرة عاجلة في مسيرة عطرة

القاضي/ محمد راشد عبدالمولى

■ حضرت جانباً من حفل تأبين المستشار حسين علي الحبيشي الذي أقيم في بيت الثقافة، ومع كلمات التأبين عاد شريط الذاكرة إلى بداية تأسيس المكتب القانوني التابع لرئاسة الجمهورية عام 1968م.

فبعد قدوم الأستاذ حسين الحبيشي من الشطر الجنوبي سابقاً كان تعيينه رئيساً للمكتب القانوني، وشغل المكتب المبنى الملحق بالقصر الجمهوري، بدأ الأستاذ حسين يختار مساعديه من القانونيين لكي يمارس المكتب مهامه وعلى رأسها إصدار الفتاوى القانونية للجهات الحكومية، وإعداد مشروعات القوانين، وإصدار الجريدة الرسمية.

كان من أوائل من التحق بالمكتب من المساعدين: عبدالله عوض أحمد، محمد محمد عبدالرحمن الشامي، محمد راشد عبدالمولى معاراً من البنك اليمني، وعادل شرف، وعلي محمد يحيى، وإسماعيل الوزير، وآخرون لم تسعفني الذاكرة بالأسماء فالمعذرة.

وكان المستشار حسين يدير المكتب بكل اقتدار، فصدرت الاستشارات والفتاوى لرئاسة الجمهورية وللوزارات والجهات الحكومية وانتظمت الجريدة الرسمية في حدود الإمكانيات الطباعية حينها، وبدأ صدور المجلدات التشريعية وكان لي شخصياً دور أساسي في إعداد المجلد التشريعي الأول.

وكان من الأدوار المشهودة للأستاذ حسين الحبيشي إنشاء المحاكم التجارية المتخصصة التي صدر قرار إنشائها عام1976 م وبناءً على بروتوكول مع جمهورية السودان الديمقراطية تم انتداب قاض في كل محكمة ابتدائية بأمانة العاصمة، الحديدة، تعز، وانتداب قاضيين في الشعبة التجارية بالمحكمة العليا، كما تم انتداب مقرر (أمين سر) في كل محكمة من السودان.. وكان القضاء التجاري النوعي نموذجياً في أحكامه، كانت المحاكم التجارية تحت إشراف المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية وقد ابتعث الأستاذ حسين الحبيشي عدداً من القانونيين إلى فرنسا للتأهيل في مدرسة القضاء الفرنسي بعضهم عاد للعمل في القضاء والبعض الآخر عاد للعمل في المحاماة بعد انتقال الإشراف على المحاكم التجارية إلى مجلس القضاء ثم إلى وزارة العدل.

من الإصدارات التي ألّفها الأستاذ حسين الحبيشي كتاب «محطات حياتي، حط الرحال، سيرة ذاتية 2007 - 1968م» ومما سجلته كتأملة مما نشر في مجلة «التحكيم» القضائية بعض المثالب أو غير المحاسن التي سجلها سعادة المستشار الذي كان يهتم بالظواهر الاجتماعية مثل: عدم تسمية الشوارع أو ترقيمها، فاليمن بدون بريد منزلي ولا عناوين لفرض الأمن والخدمات، والإزعاج الذي يرافق الأعراس «الصوت المزعج من السمّاعات في القاعات والشوارع وقرّاح الطماش»، ومقابر اليمن من حيث عدم العناية ولا حتى تخطيط ممرات بين القبور وجعلها مرتبة ومنظمة، تجد من يصيح عند المقابر لا تدعس فوق القبر وهو يعلم أنه ليس هناك ممرات تسمح بالسير الذي يراعي حُرمات الموتى، فمتى نصلح من مقابرنا؟ وهل في ذلك صعوبة؟

رحم الله حسين الحبيشي وأسكنه فسيح جنّاته...